

«التجارة»: إنفاق 15.8 مليون دينار دعماً للمواد التموينية والإنشائية

قالت وزارة التجارة والصناعة إنها أنفقت 15.8 مليون دينار على دعم المواد التموينية والإنشائية في مايو الماضي. وأوضحت «التجارة» في بيان أن الإحصائية الأخيرة للفترة المذكورة أظهرت أن هذا المبلغ تم صرفه على دعم المواد التموينية الغذائية والإنشائية. وأفادت بأن إجمالي ما تم إنفاقه على المواد الغذائية التي تشمل المواد الأساسية إضافة إلى حليب ومغذيات الأطفال بلغ 6.6 ملايين دينار، مبيّنة أنها أقل المواد المدعومة تكلفاً خلال الفترة المشمولة بالإحصائية.



خفض أسعار الفائدة ينقذ الاقتصاد العالمي من أزمة كبرى

قد يبدو الاحتياطي الفيدرالي معترضاً على العودة إلى خفض أسعار الفائدة، لكن السؤال لم يعد ما إذا كان سيفعل ذلك أم لا. وإنما متى سيفعله، ورغم أنه يجذب نهج الصبر، فكلما تأخر كان العالم في وضع أكثر خطورة. بحسب دراسة اقتصادية خاصة مع تعثر خطى الاقتصاد العالمي نحو الانعكاش بمرور الوقت، فضلاً عن المخاطر باتت كثيرة في أسواق الأسهم، وبدلاً من انتظار وقوع ما لا تحمد عقباه، فقد حان الوقت للبنوك المركزية لتعلن استعدادها لتخفيف سياساتها مرة أخرى.

كما أن البقاء في وضع استباقي هو أمر ضروري خاصة أن خفض أسعار الفائدة يمكن أن ينقذ الاقتصاد العالمي من أزمة كبرى، لكن البنوك المركزية الكبرى لا تزال تخوض صراعاً عميقاً في الوقت الراهن، فالغريزة الطبيعية لها تدعوها إلى إعادة السياسات إلى ما كانت عليه سابقاً، بعد 10 سنوات من الإفراط في توفير السيولة. مع ذلك، فإن هناك عقبات رئيسية تتفق في طريقتها، إذ لا تزال الهزات التي تسببت فيها أزمة عام 2008 محسوسة في أرجاء النظام المالي، في حين أن الحرب التجارية العميقة بين الولايات المتحدة والصين تشكل تهديداً متزايداً للرفاهية العالمية، وتأثرت الثقة الاقتصادية بقوة، فالعولمة العالمية في تراجع، ويتم تقييد الاستقرار العالمي، لذا فالوقت ليس مناسباً لاكتفاء صانعي السياسات بالمشاهدة، ويجب على البنوك المركزية الرئيسية أن تتحد



بوان حالياً من ناحية أخرى، يجب على البنك المركزي الأوروبي النظر في إمكانية خفض أسعار الفائدة مرة أخرى لتعزيز الانتعاش الاقتصادي الضعيف، لا سيما في ظل الخطورة المنطوية على صعوبة انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومع ظهور تصدعات عميقة في نشاط قطاع الأعمال الألماني، و بصفتها أكبر دولة مصدرة في العالم، تعد ألمانيا مركزاً رئيسياً للنشطة التجارية العالمية، والعلامات التي تظهرها حالياً مثيرة للقلق، وعموماً فإن الوحدة السياسية لأوروبا تتآكل، ما يؤثر على استيفاء حول قدرة بروكسل على التعامل مع الأزمات الاقتصادية المقبلة.

النقدية، ومع أنها حذرة الآن إزاء احتمالات خفض أسعار الفائدة مستقبلاً، فإن الضغط لتخفيف سياساتها سوف يتزايد بفعل تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد. ويجب تجنب التباطؤ الاقتصادي الحاد بأي ثمن، والحفاظ على مستهدف النمو الذي حدده بـ 1.5% إلى 2% للعام الحالي، والذي يحتاج لخفض أسعار الفائدة وزيادة السيولة لإحداث فرق حقيقي. وقد تتسامح بـ 1% أيضاً مع بعض تقلبات العملة قصيرة الأجل، خاصة أن مخاطب التضخم لا تزال منخفضة، فهي بحاجة لتعزيز صوابتها مرة أخرى، لذا قد تسمح مؤقتاً بوصول سعر الصرف إلى 7.0 يوانات الدولار الواحد، يبلغ 6.90

لوضع حد لهذا التدهور التدريجي. قد يكون سوق العمل في الولايات المتحدة يمر بطرف جيدة للغاية، لكن الاقتصاد ككل يظهر علامات التباطؤ في ظل عدم اليقين الذي خلفه الحرب التجارية والمخاطر السياسية المتزايدة داخل الكونغرس الأميركي. كما أن تفاؤلات المستهلكين وثقة الشركات يتراجعان ويفقد الاقتصاد الأميركي زخمه، ولا يوجد تهديد تضخمي محلي يدعو الاحتياطي الفيدرالي للقلق، لذا يمكن للبنك المركزي أن يتحرك مبكراً، لتكون نهاية هذه الدورة الاقتصادية أكثر هدوءاً. ويمكن للصين أيضاً أن تكون أكثر سخاءً فيما يتعلق بالسياسة

ترامب: على الصين قبول الشروط المتفق عليها لإتمام الاتفاق التجاري



• أميركا تهدد بتوسيع الرسوم الجمركية على الصين

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأنه متمسك بالاتفاق التجاري مع الصين وليس لديه اهتمام في العضي عندما ما إذا لم توافق بكين مجدداً «على 4 أو 5 نقاط رئيسية». وقال ترامب في تصريحات للصحافيين في البيت الأبيض إن الصين هي منافس رئيسي «وتريد الآن إتمام اتفاق سلمي للغاية». ومن حقي الآن التمسك بالاتفاق. وأضاف ترامب: «نحن إما سننقذ اتفاق عظيم مع الصين أو لن ننقذ أي اتفاق على الإطلاق». وتابع الرئيس الأميركي: «كان لدينا اتفاق مع الصين ثم تراجعوا عنه». قالوا إنهم لا يريدون إبرام 4 أو 5

مسائل في الاتفاق. ولكن نحن لدينا صفقة مع الصين وإذا لم يعودوا إلى تلك الاتفاقية فنحن غير مهتمين بإتمام صفقة أخرى». وفي الأسبوع الحالي هدد الرئيس الأميركي بتوسيع دائرة التعريفات الجمركية على الصين ما لم يحضر الرئيس الصيني اجتماعات قمة الـ 20، ومن جانبها هددت بكين بالانتقام حال تصعيد الولايات المتحدة حربها التجارية. وأكد ترامب على أن الصين راغبة في تنفيذ اتفاق على نحو سلمي للغاية، «هم يعرضون للإيذاء من التعريفات لأن الشركات غير قادرة على دفع الرسوم لذلك يعادرون الصين».

المغرب يعتزم نقل ملكية 6% من «اتصالات» إلى مؤسسات محلية

المكونة من 17 مليوناً و581 ألفاً و900 سهم، سيجري في بورصة الدار البيضاء ك طرح عام. وإلى جانب عملها في المغرب، تشغل شركة الاتصالات وحدات في بنين وبوركينا فاسو وتشاد وساحل العاج واليابون ومالي وموريتانيا والنيجر وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى. عملية البيع ستعمل على ضخ مليار دولار في الميزانية لخفض عجز الميزانية إلى 3.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، في 2018.

العربية المتحدة بينما تملك الحكومة المغربية حصة 30%. وقال بيان الوزارة: إن حصة 6% تتألف من 52 مليوناً و745 ألفاً و700 سهم، بسعر 127 درهماً و13.2 دولاراً، للسهم، وستباع قبل نهاية يونيو ويرى المحللون في بيع الحصة إلى مستثمرين من المؤسسات سيلاً للحيلولة دون زيادة اتصالات المغربية. وقالت الوزارة: إن بيع حصة 6%

قالت وزارة المالية المغربية إن الحصة التي تعتزم الحكومة بيعها بنحو 8% في شركة اتصالات المغرب، سيتم بيع 6% منها خلال الشهر الحالي في عملية واحدة إلى مستثمرين من المؤسسات المحلية مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين والبنوك. واتصالات المغرب، المدرجة في بورصتي الدار البيضاء ويورونكست باريس، مملوكة بنسبة 53% لشركة اتصالات التي مقرها دولة الإمارات

التضخم بفنزويلا تراجع للمرة الأولى منذ 2018

انخفض معدل التضخم في فنزويلا إلى أدنى مستوى للمرة الأولى منذ 2018 وذلك خلال الشهر الماضي، وأعلن الكونغرس المعارض في فنزويلا أن مؤشر أسعار المستهلكين على مدار إثنى عشر شهراً زاد بنحو 815.19 ألف في المئة في مايو الماضي، وهو مستوى أدنى من المسجل في أبريل السابق له عند 1.3 مليون %. وتابعت البيانات أنه في فترة الـ 5 أشهر الأولى من العام الحالي زادت معدل التضخم في فنزويلا بنحو 906 آلاف في المئة. وصرح المشرع الفنزويلي أنجل الفارو أن التباطؤ في معدل التضخم في فنزويلا نتج عن أن النظام المصرفي كان لديه سعة أقل في الإقراض، «والتي ستنسبب في مزيد من إبطاء الاقتصاد المريض بالفعل». وأضاف الفارو: «هم أيضاً يبطنوا التضخم عبر تصحيح اقتصادي عظيم». وتختلف بيانات التضخم التي أصدرها الكونغرس على نحو كبير عن التي أعلنها المركزي في الأسبوع الماضي، والتي أظهرت أن مؤشر أسعار المستهلكين في فنزويلا على مدار الإثني عشر شهراً المنتهية في أبريل الماضي بلغ نحو 130.06 ألف %.



الاستثمارات الأجنبية في تونس ترتفع 16.3%



بالغا 411.7 مليون دينار، وبارتفاع 62% على أساس سنوي. وزادت قيمة الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة في تونس 7%، إلى 368.4 مليون دينار، خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي بينما تراجعت تدفقات الاستثمار لقطاع الخدمات إلى 64.4 مليون دينار، بنسبة 64%.

15.7%، خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي، لتصل إلى 851.1 مليون دينار. وتابعت إلى قيمة المحافظ الاستثمارية تراجعت بنهاية أبريل من العام الحالي بنسبة 37.3%، لتصل إلى 5.2 ملايين دينار، وبلغت الوكالة، إلى أن تدفق الاستثمارات الخارجية تركز في قطاع الصناعات المعملية

ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس 16.3% بنهاية أبريل من العام الحالي، إلى 845.9 مليون دينار، مقابل 727.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي. وأظهرت بيانات لوكالة النپوض بالاستثمار الخارجي، زيادة قيمة التدفقات الاستثمارية بنسبة

«المركزي التركي» يبقي أسعار الفائدة مستقرة

أبقى البنك المركزي التركي على سعر الفائدة الرئيسي مستقراً دون تغيير كما كان متوقعا، وقال إنه سيحافظ على موقف تشديد السياسة النقدية بهدف احتواء المخاطر في منحنى التسعير وتعزيز عملية خفض معدلات التضخم. وأبقى البنك على سعر إعادة الشراء «ريبو» لأجل أسبوع عند 24 ٪ بعد أن رفعه بمقدار 11.25 نقطة مئوية العام الماضي. وقال 14 اقتصاديا إنهم يتوقعون استمرار استقرار سعر الفائدة بينما توقع اثنان خفضها. وتراجع التضخم السنوي من نروة 15 عاما عند 25.24 ٪ في أكتوبر إلى معدل يقل عن التوقعات عند 18.71 ٪ في مايو، ورفع البنك المركزي سعر إعادة الشراء للمرة الماضية في سبتمبر لدعم الليرة في مواجهة أزمة عملة دفعت الاقتصاد إلى الركود. وانكمش الاقتصاد 2.6٪ على أساس سنوي في الربع الأول من السنة.

مصر توفر 248 فرصة استثمارية بـ 20 مليار دولار

الأعمال، لزيادة معدلات النمو الصناعي. وأكد مساعد الوزير، أهمية المناطق الصناعية ودورها في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل، مشيراً إلى أن الحكومة المصرية تنفذ حالياً 13 مجمعاً صناعياً ضمن خطة تحقيق التنمية الصناعية الشاملة.

مليار دولار. وأوضح خلال مشاركة في مؤتمر التنمية الصناعية في بيرو، أن رؤية مصر لعام 2030 واستراتيجية الوزارة 2020 تركز على محاور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير المناطق الصناعية وتعزيز ريادة

قال مساعد وزير التجارة والصناعة المصري احمد طه، إن بلاده تتبنى حالياً برنامجاً لتعميق التصنيع المحلي لزيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية. وأضاف طه، أن البرنامج وفر خلال الـ 6 أشهر نحو 248 فرصة استثمارية، بقيمة سوقية تبلغ 20

قوة القطاع الصناعي تدعم استقرار الاقتصاد الألماني

الصناعات الكيماوية والطبية بعد بنز Mercedes Benz ومرسيدس إيه إم جي قطع صناعة تكنولوجيا الطيران فقد استطاعت ألمانيا على مدار العقدين الماضيين تطويره لتحتجى نحو 43 مليار دولار في عام 2016 من قطاع الطيران، وذلك بفضل تواجد الشركات الرائدة العملاقة في مجال الطيران المدني والدفاع داخل الأراضي الألمانية، فمن المتوقع تصنيع ما يزيد عن 35 ألف طائرة وهو ما يصنع من ألمانيا ندا قويا أمام عملاقة صناعة الطيران العالميين مثل كندا والولايات المتحدة، الام، الأميركية، كما تحل الصناعات الكيماوية والطبية الألمانية المركز الأول من حيث الصادرات خارج القارة الأوروبية، وداخلها، ففي عام 2016 سجلت ألمانيا ثالث أكبر نسبة إيرادات من

والصناعات الكيماوية والطبية، وصناعة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، وصناعة الطاقة والتكنولوجيا البيئية، والصناعات الاستهلاكية والخدمات. وتحصد صناعة الطيران والآلات والسيارات من أشهر وأقوى نقاط القوى الصناعية في الاقتصاد الألماني المتفوق تكنولوجيا في العديد من الصناعات الآلية مثل الروبوتات، فالهندسة الألمانية العريقة التي ينفذها نحو 6419 مليون موطفا في قطاع الصناعة حققت نحو 267 مليار دولار لميزانية الدولة خلال عام 2015. وفيما يخص السيارات فمنذ ما يزيد عن 125 عاما وألمانيا تقود القارة العجوز والعالم في هذا المجال بفضل شركتها العملاقة مثل مجموعة بي إم دبليو BMW وفولكس فاجن Volkswagen بالإضافة إلى مجموعة ديلمار بنز Daimler-

تعد ألمانيا الملكة المنتجة على عرش الاقتصاد الأوروبي والخامسة عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ولعل قوة القطاع الصناعي الألماني هو دائماً كلمة السر في قوتها واستقرارها وهذا ما عكسه عدم تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة بشكل كبير. وتحضن ألمانيا التي احتلت المركز الثالث كأقوى مصدر عالمي للسلع والخدمات عام 2016 عدداً كبيراً من أهم الشركات المدرجة في البورصة العالمية على صعيد الإيرادات بواقع 53 شركة من أصل 2000 شركة عالمية، كما تستقبل أراضيها نصف المعارض التجارية العالمية المختلفة. وتوجد قطاعات صناعية تعد في مواطن القوة الصناعية للاقتصاد الألماني، وتشمل صناعة الطيران والآلات والسيارات،



تسلم الأردن دفعة من قرض البنك الدولي بقيمة 725 مليون دولار (514.02 مليون دينار)، وأكد محمد السعيس وزير التخطيط والتعاون الدولي، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية، أن الدفعة وصلت إلى حساب الخزينة بالبنك المركزي الأردني. وأضاف السعيس، أن تلك الدفعة ستوجه لسداد جزء من إصدار يوروبوند بقيمة مليار دولار يستحق في الشهر الحالي، وكانت مجموعة البنك الدولي وافقت على حزمة تمويل للأردن بقيمة 1.45 مليار دولار لمساعدتها على تحفيز النمو الشامل، وخلق المزيد من فرص العمل، وتمتد فترة سدادها إلى 34 عاماً. ويحصل إجمالي تمويلات مجموعة البنك الدولي للأردن بذلك القرض إلى 2.78 مليار دولار، منها 228.2 مليون دولار من خلال البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر.